

تأثير الأزمة السورية على السياسة الخارجية التركية: في ضوء أطروحة العمق الاستراتيجي

The impact of the Syrian crisis on Turkish foreign policy: in the light of the strategic depth thesis



ط.د / عزازنة رياض

جامعة أحمد بوقرة-بومرداس، مخبر الدراسات السياسية والدولية (الجزائر)

r.azazna@univ-boumerdes.dz

تاريخ النشر: 2024/06/15

تاريخ القبول: 2024/05/31

تاريخ الارسال: 2024/03/29

ملخص: تعتبر الأزمة السورية بحق اختباراً حقيقياً لسياسة تركيا الخارجية في إطار فكرة "العمق الاستراتيجي" التي جاء بها وزير خارجية تركيا " أحمد داوود أوغلو" بعد وصول حزبه العدالة و التنمية إلى الحكم في تركيا، حيث وجدت تركيا نفسها مضطرة للاختيار بين مبادئها وبين مصالحها، وتميز سلوكها في التعامل مع التحولات السياسية في المنطقة بازدواجية المعايير، حيث رأت تركيا أنها المتضرر الأول مما يجري في بلاد الشام؛ على اعتبار أن سورية هي بمثابة بوابة تركيا الرئيسية إلى الوطن العربي. ولا يستبعد أن تقضي الأزمة السورية على طموحات تركيا في لعب الأدوار الأولى في الشرق الأوسط؛ كما ستقضي على أطروحة "العمق الاستراتيجي" محور السياسة الخارجية التركية الجديد في عهد العدالة والتنمية، فقد مثل الموقف التركي اتجاه الأزمة السورية فرصة جوهرية أمام تركيا لاختبار نظرية العمق الإستراتيجي وعودتها إلى الشرق.

الكلمات المفتاحية: الأزمة السورية- تركيا- العمق الإستراتيجي – تصفير المشكلات- العثمانية الجديدة

Abstract : The Syrian crisis is truly considered a real test for Turkey's foreign policy within the framework of the idea of "strategic depth" that was introduced by Turkish Foreign Minister Ahmet Davutoğlu after his Justice and Development Party came to power in Turkey, where Turkey found itself forced to choose between its principles and its interests, and its behavior was distinct. In dealing with the political transformations in the region with double standards, as Turkey saw that it was the first to be harmed by what is happening in the Levant, given that Syria is Turkey's main gateway to the Arab world. It is not unlikely that the Syrian crisis will eliminate Turkey's ambitions to play the first roles in The Middle East; It will also eliminate the thesis of "strategic depth," the new axis of Turkish foreign policy in the era of Justice and Development. The Turkish position on the Syrian crisis represented a fundamental opportunity for Turkey to test the theory of strategic depth and its return to the East, after a long period of severing relations with Arab countries and seeking to Catching up with the West.

key words: The Syrian crisis - Turkey - strategic depth - Whistling Problems - New Ottoman

مقدمة:

شهدت السياسة الخارجية التركية تحولات جذرية تجاه محيطها الإقليمي والدولي هي عصارة تصورات ورؤى وزير الخارجية "أحمد داوود أوغلو" صاحب أطروحة "العمق الاستراتيجي" حول مكانة تركيا ودورها في الساحة الدولية .

ما يُميّز هذه الرؤية أن صاحبها استطاع ببراعة فائقة قراءة تركيا ودورها من زاوية مختلفة عن قراءات الحكومات التي سبقت؛ فقد تمكن هو وزملاءه في الحزب توظيف مكامن القوة الكامنة لدى تركيا بدلاً من بقائها من دون توظيف، كأنها غير موجودة. ولقد ترتب على ذلك أن دخلت تركيا في مرحلة جديدة تختلف كلياً عن سابقتها. ومما ساعدها على القيام بهذه الأدوار أن كل الأطراف في حاجة إليها، وليس من مصلحة أحد أن يخسر صداقتها أو يكسب عداوتها؛ وهو ما جعل صنّاع السياسة الخارجية التركية يمشون على طريق هذه السياسات .

ووفقاً لهذا المعنى، فقد اعتبر "داوود أوغلو" أن تركيا لا يمكن لها أن تستمر جزءاً من محور ضد محاور أخرى، أو على حساب محاور أخرى، أو بديلاً من محاور أخرى، ولا بد أن تخرج تركيا من سياسة المحاور، وان تكون على مسافة من المحاور، وليست عضواً بنويماً في أي منها. وأن على تركيا أن تكون على مسافة واحدة من كل جيرانها، بمعزل عن انتماءاتهم الأيديولوجية والعرقية والدينية والمذهبية. وعلى تركيا أن تعيش في محيط مستقر، وبالتالي عليها أن تسعى إلى تخفيض المشكلات إلى نقطة الصفر؛ وهو ما عرف بسياسة "تصفير المشكلات" مع كل جيرانها المباشرين. وهذا ينقل تركيا من دولة محاطة بالأعداء إلى دولة محاطة بالأصدقاء. كما يتعين على تركيا تعريف دورها من بلد جسر يعبرون عليه من دون أن يكون لها أي تأثير إلى بلد مركز، يكون هو صاحب المبادرة، ونقطة جذب للآخرين.

هذا، ولم يهمل "داوود أوغلو" الميراث التاريخي وهو يصوغ أطروحته؛ فقد نصح صنّاع القرار أن يولوا العمق التاريخي والحضاري والثقافي أولوية في علاقاتها الخارجية على اعتبار أن تركيا كانت في ما مضى إمبراطورية مترامية الأطراف بسطت سيطرتها على كامل المحيط الجغرافي المجاور لها. وعلى هذا الأساس يمكن القول إن إقامة علاقات مع دول ومجتمعات كانت تشترك ولا تزال مع تركيا بقيم دينية وثقافية مشتركة ستكون أسهل وأكثر قابلية للتطور والتعمق. وهذا لا يقتصر فقط على الوطن العربي والإسلامي بل أيضاً الدول والمجتمعات الإسلامية الموجودة في البلقان والقوقاز .

وانطلاقاً من هذه النظرية في السياسة الخارجية أولت تركيا أهمية لتحسين العلاقات مع الدول والمجتمعات التي كانت على حساسية معها بسبب السياسات التي اتبعتها الكماليون سابقاً عن سابق تصور وتصميم خدمة للسياسات الغربية والإسرائيلية .

-المشكلة البحثية-

لقد أثار الثقل في مواقف السياسة الخارجية التركية تساؤلات الباحثين والمراقبين عمّا إذا كانت السياسة الخارجية التركية أمام منعطف جديد عنوانه الانقلاب على سياسات الانفتاح السابقة التي سادت مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002.

وتأسيساً على ذلك نطرح التساؤل البحثي التالي:

ماهي توجهات السياسة الخارجية التركية تجاه الأزمة السورية ؟

وتتفرع منه مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي كالتالي:

- ما هو موقع الأزمة السورية من اهتمامات السياسة الخارجية التركية؟
- ما هي مواقف تركيا التاريخية تجاه سوريا؟
- هل تتعامل تركيا مع الأزمة السورية بحكم الإرث التاريخي المشترك أم من منطق البرغماتية؟

-فرضية الدراسة:

إن إدراك القيادة السياسية لتحديات خارجية تهدد مكانة الدولة على المستوى الإقليمي والدولي يفرض عليها تبني نظرية ناشطة تخدم مصالحها في ظل الأزمة

-أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى قراءة التغيرات التي طرأت على أطروحة العمق الإستراتيجي التركي بعد اندلاع الأزمة السورية في 2011، ومعرفة خلفيات وطموحات الحكومة التركية، فتركيا مع وصول حزب العدالة والتنمية ذو التوجهات الإسلامية إلى سدة الحكم سعت إلى طرح نموذج إستراتيجي جديد في الشرق الأوسط بما يخدم مصالحها الخاصة من الناحية السياسية والاقتصادية وبما يتوافق مع إرثها الحضاري العثماني، وكانت تربط سوريا بتركيا في هذه الفترة اتفاقيات تعاون في مجالات مختلفة أمنية اقتصادية سياسية. سعت من خلالها كل من تركيا وسوريا إلى تطويرها إلى ميادين أخرى بما يخدم مصالح كلتا الدولتين، ومع اندلاع الأزمة في سوريا وتصاعد وتيرة الاحتجاجات طرا على الموقف التركي تغيرات مرت على مراحل تطور الأزمة في سوريا بما يخدم مصالحها في منطقة الشرق الأوسط باعتبار سوريا دولة حدودية شرق أوسطية تجمعها بتركيا مصالح جيواقتصادية وجيوسياسية، حيث اعتمدت تركيا في ظل الأزمة على مراجعة أطروحة العمق الإستراتيجي التي بنت على إثرها سياستها الخارجية.

المحور الأول- تراجع مبدأ "تصفير المشكلات":

شهد المشهد الداخلي التركي تحولات جذرية في بنية نظام الحكم وفعالية المؤسسات السياسية، وتجسد هذا فعليا مع وصول حزب العدالة والتنمية ذو التوجهات الإسلامية إلى سدة الحكم، هذا الأخير الذي حقق إنجازات أتاحت لتركيا خلال فترة قصيرة أن تكون قوة إقليمية فاعلة تؤدي دورها المحوري بما يخدم مصالحها ومصالح حلفائها، حيث انتمج الحزب الحاكم سياسة تعدد الأبعاد والتوجهات الخارجية مع كل الوحدات الدولية دون استثناء، والاعتماد على مبدأ تصفير المشكلات وتعزيز روابط التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية مع كل الوحدات السياسية، هذا الأمر الذي كان له أثر كبير في طبيعة علاقة تركيا مع حلفائها (Kemal, 2006, p. 36).

واكتشفت تركيا أنه يجب عليها الاعتماد رؤيتها الخاصة في تفعيل سلوكها الخارجي وان لا تعتمد على رؤية حلفائها في كل المجالات خصوصا أن حلفاء تركيا لن يسمحوا لها بتجسيد حلم الإمبراطورية من جديد، وهذا ما يمكن اكتشافه من خلال الحيلة والحذر التي تتعامل بها حكومة حزب العدالة والتنمية في علاقتها بهم، فقد شهد الموقف التركي من الأزمة السورية تغيرات عديدة في مساره، انقلب بمقتضاها الخطاب السياسي التركي من دور الناصح الأمين إلى دور الناقد الذي يُملئ على نظام الأسد تعليماته لحمله على الاستجابة لمطالب شعبه في حرية الرأي والتعبير والتعددية السياسية (Bulent, 2008, p. 06).

فالانخراط التركي في الأزمة السورية لم يكن انخراطا طوعيا بقدر ما كان انخراطا قسريا فرضته طبيعة التوازنات الإقليمية في المنطقة منذ قيام الحراك الشعبي في عدد من الدول المؤثرة في بنين التوازن الإقليمي وبالتحديد سوريا، الأمر الذي وضع تركيا أمام خيارين إما مساندة النظام السوري على حساب ضياع صورة تركيا كدولة ذات تجربة إصلاحية ناجحة تصلح لأن تكون نموذجا رائدا للتغيرات الديمقراطية المنشودة في المنطقة العربية، وإما مساندة الثورة الشعبية من منطلق أن شيوع حالة من عدم الاستقرار في الداخل السوري قد يؤدي إلى حرب أهلية جديدة تهدد الأمن القومي التركي (Marcou, 2013, p. 34).

وعلى هذا الأساس أصبحت مسألة استقرار سوريا هدفا جيواستراتيجي بالنسبة لتركيا، لا يمكن تحقيقه في ظل استخدام النظام السوري الحل العسكري كبديل وحيد لعلاج الأزمة، هذا التطور النوعي في الموقف التركي من الأزمة السورية له محدداته التي صبغته بالتحول التدريجي وصولا إلى مرحلة التوتر الحاد في العلاقات الثنائية، الأمر الذي نقل تلك العلاقات من مرتبة الحلفاء الاستراتيجيين التي بلغت ذروتها بعد تولى حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا، إلى مرتبة الخصوم الأعداء منذ اندلاع الأزمة في سوريا. فمع بداية الأحداث في عام 2011 (Balci, s.d.).

وجدت تركيا نفسها أمام خيارات صعبة للغاية تمثلت في الانقلاب على نظرية تصفير المشكلات مع الجيران والتي طرحها وزير خارجيتها "أحمد داوود أوغلو" في أطروحة العمق الاستراتيجي التركي، وقد كان من نتائج هذا الانقلاب التركي على سياسة تصفير المشكلات مع الجيران عودة تركيا إلى لعب دور وظيفي في الاستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، بعد أن سعت تركيا إلى كسب جيرانها على المستوى الإقليمي خصوصا الدول التي كانت بينها وبين تركيا عداء مثل سوريا وإيران، ومع اندلاع الأزمة السورية دخلت تركيا في حلف يجمعها بالولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الذين طالبوا بضرورة إسقاط نظام الأسد والتي تمثلت في روسيا وإيران والصين (باكير، 2011، صفحة 27).

وقد شكلت هذه التحولات حرب باردة جديدة من دون البعد الإيديولوجي، حيث وضعت الأزمة السورية سياسة تصفير المشكلات التي اتخذتها تركيا كمبدأ عام لسياستها الخارجية مع الدول المجاورة لها على المحك فبدلا من أن تصبح الأزمة السورية فرصة لتركيا لتؤكد عودتها للشرق ولأصولها الإسلامية من خلال مساندة الشعوب في اتخاذ خيارها الديمقراطي، واجهت حكومة "رجب طيب أردوغان" النظام السوري الذي كان مدعوما من قوى دولية كبرى مثل روسيا والصين وإيران (هلال، 1988، صفحة 29).

كانت تركيا تعلن دائماً تمسكها بكونها دولة سنية تدافع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، ووجدت في الأزمة السورية فرصة كبيرة لتوسيع مجالها الحيوي وتعظيم مصالحها في المنطقة من خلال تسويق نموذجها الذي أطلق عليه "الإسلام المعتدل" من أجل سعيها إلى عودة قيادتها للعالم الإسلامي، لكن دعم القوى الدولية لنظام الأسد والصراع الدولي الإقليمي بين بقائه وسقوطه ورطت أنقرة في أزمت عدة، حيث سعت تركيا إلى دعم الشعوب على حساب الأنظمة والسعي إلى بناء علاقات جديدة مع الأنظمة الجديدة التي اختارها الشعب (بيبرس، 2012، صفحة 169).

تحولت الأزمة السورية إلى مسمار في نعش سياسة تركيا الخارجية وسياسة تصفير المشكلات مع الجيران، حيث عولت حكومة أردوغان على دفع الرئيس السوري بشار الأسد باتجاه الإصلاحات الديمقراطية، لكن عندما لمست أنقرة تصليباً في موقف الأسد وزيارة المجازر في حق الشعب السوري لم تتردد أنقرة في فرض عقوبات أحادية على النظام السوري، وتغيرت لهجة خطاب الحكومة التركية، حيث قدمت دعمها الكامل للمعارضة السورية، وبدأ الأتراك في التعبير عنه واجب بلدهم في حماية المضطهدين في الشرق الأوسط، هذا ما جعل تركيا تقف في وجه النظام السوري وحلفائه في المنطقة مثل إيران وحزب الله وعلى المستوى الدولي مثل روسيا والصين.

يمكن القول أن تركيا أجبرت على الانخراط في فوضى الشرق الأوسط التي أعقبت ثروات الربيع العربي، حيث لم تعد سياسة تصفير المشكلات مجددة في ظل التحولات التي شهدتها الدائرة الإقليمية المحيطة بتركيا، حيث كشفت الأزمة السورية هشاشة هذه السياسة، لذلك بدأت إعادة النظر في دورها بعقلانية تساعدها على تخطي الأزمة في سوريا بأقل خسائر ممكنة (خاطر، بلا تاريخ).

المحور الثاني - التخلي عن الدور الحيادي:

سعت تركيا منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة إلى تعزيز مكانتها في منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي بشكل عام، حيث سعى "أحمد داوود أوغلو" مهندس السياسة الخارجية التركية إلى اتخاذ سياسة تصفير المشكلات مع الجيران وهو ما ينتج عنه انفتاح سياسي حاد في تركيا على كل الدول سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي، ومع اندلاع الثورات العربية ووصولها إلى سوريا الدولة الحدودية مع تركيا والتي يربطها معها علاقات طيبة منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة. تحولت تركيا على نحو مفاجئ عن موقفها في سوريا وانحازت إلى القوى الغربية التي ساندت المعارضة السورية في مطالبتها بإسقاط النظام، ويعود هذا الموقف إلى تبني تركيا سياسة دعم الشعوب التي تطالب بالحرية. حيث لم تستطع تركيا تغيير موقفها اتجاه الثورات الشعبية العربية، وبعد مساندتها للشعب التونسي والشعب المصري والشعب الليبي، تفاجأت تركيا بالأزمة السورية، وترددت في موقفها الذي بدأ سياسياً ذو صبغة دبلوماسية ليتحول إلى موقف يساند التطلعات الشعبية لإسقاط نظام الأسد (Masl, s.d)..

سعت تركيا طيلة العقود الماضية إلى تبني سياسة الحياد اتجاه الأزمات الإقليمية والدولية، وجاء هذا المبدأ ليعزز سياسة تصفير المشاكل مع الجيران التي جاء بها "أحمد داوود أوغلو"، وقد نجحت طيلة

السنوات الماضية في تعزيز علاقاتها مع جميع الدول على المستوى الإقليمي خصوصا الدول المجاورة مثل سوريا وإيران، ومع اندلاع الثورات العربية ركبت تركيا موجة الغضب الشعبي وساندت الشعوب في مطالبها بسقوط الأنظمة السياسية المستبدة، وقد راهنت تركيا على موقفها هذا بمبدأ الحياد التي قامت عليه السياسة الخارجية التركية منذ مجيء حزب العدالة والتنمية إلى السلطة (هنري.ج.باركي، 2005، الصفحات 10-06).

إن الانقلاب على مبدأ الحياد في السياسة الخارجية التركية يجعل طموحات تركيا في تزعم العالم العربي الإسلامي تتراجع، خصوصا أن تركيا ومع اندلاع الأزمة السورية تبنت موقفا موافقا للولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها ضد سوريا وإيران وروسيا، وهو ما يصعب سياسة تصفير المشاكل تفشل أمام هذه الأزمة التي جعلت من إيران وسوريا وأعداء لتركيا في منطقة الشرق الأوسط.

على هذا الأساس يمكن رصد أهم مواقف تركيا تجاه الأزمات التي عرفتها الدول العربية منذ 2011:

أ- الموقف التركي من الأزمة التونسية:

لم تتدخل تركيا في الأزمة التونسية من منطلق الحرص على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، حيث لم تتوقع تركيا كغيرها من دول العالم أن نتيجة الضغوطات الشعبية في تونس ستقضي بإسقاط نظام "زين العابدين بن علي" وأن يكون الحراك الشعبي في تونس الشرارة التي ينطلق منها الحراك لباقي الدول العربية.

بعد سقوط نظام زين العابدين بن علي وفرار هذا الأخير إلى السعودية، أعلنت أنقرة على لسان وزير خارجيتها "أحمد داوود أوغلو" دعمها للحراك الشعبي في تونس، وضرورة تبني دول أخرى تسعى للتغيير والإصلاح هذا النموذج. (العباسي، بلا تاريخ)

كما سعت تركيا إلى توطيد العلاقات السياسية والاقتصادية مع النظام التونسي الذي جاء من خلال تقديم الدعم الاقتصادي، وتمثل ذلك من خلال اتفاقية تقضي بتقديم قرض لتونس بقيمة نصف مليار دولار يجري سداداه على فترة عشر سنوات وبفائدة ضعيفة، مخصصة لإنعاش الاقتصاد الذي عرف تدهورا في بعض قطاعاته. كما اتفقت الدولتين على إلغاء نظام التأشيرة بينهما وتوقيع مذكرات تفاهم من أجل إقامة منطقة تبادل حر وتبادل المنتجات الزراعية.

سعت تركيا من خلال هذه الإجراءات إلى توطيد العلاقة مع النظام التونسي الذي تمخض عن الحراك الشعبي والتي أدت إلى إسقاط نظام بن علي، وتندرج هذه الإجراءات ضمن سياسة تركيا تجاه الدول العربية وسعيها إلى العودة للشرق (Masl, La diplomatie turque, s.d.).

ب- الموقف التركي من الأزمة المصرية:

اتخذت تركيا تجاه الحراك الذي شهدته مصر مطلع سنة 2011 موقفا مشابها لما اتخذته مع تونس، حيث خاطرت تركيا بعلاقاتها مع النظام السابق من خلال قيام رئيس الوزراء التركي بعد 6 أيام من اندلاع

حراك 25 يناير إلى دعوة الرئيس المصري "حسني مبارك" للاستجابة إلى تطلعات شعبه، والتي تقضي بتنحيه من الحكم وإسقاط نظامه.

راهننت تركيا على نجاح الحراك الشعبي في مصر من خلال موقفها الداعم للتطلعات الشعبية وعداؤها الضمني لنظام حسني مبارك، وبعد نجاح في إسقاط حكم مبارك، بدأت الاتصالات والزيارات بين الحكومة التركية وعلى رأسها رئيس الحكومة "رجب طيب أردوغان"، والحكومة الجديدة التي تشكلت بعد سقوط نظام مبارك، حيث حرصت تركيا على تأكيدها الرغبة في توثيق العلاقات مع مصر، وأعلن وزير الخارجية التركي "داوود أوغلو" في مقابلة مع صحيفة "نيويورك تايمز" في سبتمبر 2011، أن بلاده ستتحالف مع "مصر الجديدة" لتؤسس محور "ديمقراطية جديدة" في الشرق الأوسط بين الدولتين الأكبر في المنطقة. (كوش، بلا تاريخ)

سعت تركيا من خلال دعمها لمصر إلى كسب ثقة أقوى دولة إقليمية من خلال ربط العلاقات معها وتوطيدها ضمن مشروع تركيا في العودة إلى الشرق (خليل، بلا تاريخ).

ج- الموقف التركي من الأزمة الليبية :

كشفت الأزمة الليبية طبيعة المواقف المتناقضة لتركيا، حيث عبرت تركيا عن معارضتها للحراك الشعبي في ليبيا بحجة ارتفاع حدة أعمال العنف بين الثوار والنظام الليبي السابق. تراجعت تركيا عن دعمها للإرادة الشعبية في مواجهة الأنظمة السلطوية ونادت بمقاربة سلمية تنهي الأزمة الليبية . وقد طرحت تركيا في هذا الصدد ما أسمته خريطة طريق لتجاوز الأزمة الليبية من خلال عدد من النقاط:

- إعلان وقف إطلاق النار بين الثوار ونظام القذافي تحت إشراف أممي.
- توفير الاحتياجات الأساسية في المدن التي تعاني القصف.
- إنشاء لجنة تقدم خريطة طريق لمرحلة ما بعد القذافي.
- إنهاء أية إجراءات من شأنها إثارة أعمال انتقامية بين الطرفين (ÖZHAN, s.d).

قوبلت هذه الاقتراحات بالرفض من طرف المعارضة الليبية، التي نددت بالازدواجية التركية التي تستهدف منع تسليح الثوار ودعم نظام القذافي والسعي إلى إبقائه في السلطة، ومع التطورات التي شهدتها ليبيا من خلال تفوق قوات المعارضة على نظام القذافي والإجماع الدولي حول ضرورة إسقاط النظام في ليبيا، شهد الخطاب التركي تحول انتقد في الدعوة لإعطاء فرصة للحل السلمي للأزمة إلى المطالبة بتنحي القذافي.

تعتبر الأزمة الليبية نقطة تحدي بالنسبة للسياسة الخارجية التركية، وبالخصوص أنها دعمت سابقا الثورة التونسية والمصرية، وتردت في الثورة الليبية لاعتبارات اقتصادية تتمثل في حجم المبادلات التجارية التي تربط البلدين والتي قد تهدد المصالح الاقتصادية لتركيا، إضافة إلى التنافس الفرنسي التركي في إطار حلف الناتو اتجاه إفريقيا (حاتم، بلا تاريخ).

د- الموقف التركي من الأزمة اليمينية:

اختلف الموقف التركي من الأزمة اليمينية عن المواقف السابقة اتجاه "تونس، مصر وليبيا"، حيث اكتفت تركيا بتقديم الدعم المعنوي لليمن من خلال تحايا عابرة، وذلك لأن مصالح تركيا في اليمن ليست كثيرة مقارنة بمصر وليبيا، خصوصا من الناحية الاقتصادية والجيواستراتيجية. حيث لم يلحق الحراك الشعبي في اليمن اهتماما حقيقيا من قبل القيادات والنخب التركية كما لقت ليبيا الغنية بالنفط أو مصر الغنية بالعمالة والسوق الاستهلاكية الكبيرة والنفوذ الاستراتيجي. ومع هذا فقد سعت تركيا إلى كسب النظام اليمني الجديد من خلال زيارة الرئيس التركي لليمن بعد الثورة وتوقيع اتفاق مشترك لإلغاء تأشيرات المرور بين مواطني الدولتين.

بدا واضحا من كثافة الحركة التركية الدبلوماسية والسياسية اتجاه الدول التي عرفت أزمات و حراك شعبي أن تركيا تسعى إلى صياغة مقاربة جديدة تتماشى مع التحولات التي تشهدها المنطقة من خلال التركيز على القوة الناعمة وذلك عن طريق المؤتمرات والندوات والجمعيات الأهلية الداعمة لدول الربيع العربي، كذلك طرح النموذج التركي خصوصا من الناحية السياسية والاقتصادية. تعتبر تركيا أن التحولات التي عرفتها المنطقة العربية مرحلة مهمة لإعادة صياغة العلاقات التركية العربية، بما يخدم مصالحها الحيوية في المنطقة من خلال التركيز على الأبعاد الثقافية للعلاقات الذي يصب لصالح زيادة النفوذ التركي في المنظمة العربي ويدعم مصالحها السياسية والاقتصادية.

المحور الثالث- تراجع مبدأ العلمانية:

تتميز تركيا بكونها دول إسلامية زاوجت بين المبادئ الإسلامية والقيم الغربية، لكن ومع الهجمات الشرسة التي تعرض لها الدين الإسلامي من طرف الغرب كونها السبب الرئيسي في انتشار الإرهاب الدولي حسبهم برزت نقاشات وحوارات عن إمكانية توافق القيم الغربية الأوروبية المستوحاة من الدين المسيحي والقيم الإسلامية (الحريري، 2004، صفحة 28).

يعتبر خط العثمانية الجديدة البرنامج الذي عبر عنه "تورغوت أوزال"، حيث سعى هذا الأخير إلى تطوير سياسة تنسجم مع الوضع الدولي الذي ولد في الظروف الديناميكية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، وتفكك الإتحاد السوفياتي، حيث بات على تركيا أن تصبح لاعبا محوريا على المستوى الإقليمي والدولي لتنطلق من البناء الداخلي للأمة وتحقيق التوافق المجتمعي غايته تحقيق رؤية لتجديد تركيا وذلك بالاعتماد على مبادئ العثمانية الجديدة، حيث ارتكزت العثمانية الجديدة على مجموعة من المبادئ: أولا: أن تتصالح تركيا مع ذاتها الحضارية الإسلامية وان تعترف بماضيا العثماني متجدد الثقافات والأعراق.

ثانياً: الاعتماد على المرجعية التاريخية للدولة العثمانية من أجل صياغة السلوك السياسي الخارجي التركي، والأهم من ذلك التركيز على كون تركيا كانت في وقت مضى إمبراطورية تتحكم في العالم. ثالثاً: الاستمرار في سياسة الانفتاح على الغرب والعودة إلى الشرق من خلال تفعيل علاقات تركيا بالعالم الإسلامي (أوغلو، 2010، الصفحات 107-110).

ومع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة سنة 2002، تعزز هذا المفهوم من خلال تبني هذا الحزب مبادئ العثمانية الجديدة مع إعادة صياغتها بما يتماشى مع التحولات الإقليمية والدولية المحيطة بتركيا، حيث استطاع "أحمد داود أوغلو" مهندس السياسة الخارجية التركية صياغة رؤية جديدة تحدد معالم السياسة الخارجية التركية، ولخصها في أطروحته "العمق الإستراتيجي"، الذي يطرح أهم المرتكزات التي تقوم عليها السياسة الخارجية التركية مع التركيز على الإرث الحضاري العثماني الذي تتميز به تركيا في علاقاتها مع الدول الأخرى إقليمياً ودولياً والتي تجمعها معها روابط قيمية حضارية تعود جذورها للإمبراطورية العثمانية (الدين، 1997، الصفحات 86-89).

لقد انتهج حزب العدالة والتنمية الحاكم سياسة خارجية جديدة قوامها الحفاظ على التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي وإسرائيل وحلف الشمال الأطلسي، من أجل الحفاظ على تموقع تركيا كقوة إقليمية صاعدة. في الوقت ذاته العودة إلى العالمين العربي والإسلامي وتعزيز روابط الصداقة والتعاون معهم، حيث سعى "أوغلو" من خلال أطروحته الإستراتيجي "إلى جعل تركيا جسراً يجمع الحضارتين العربية والغربية، ويقوم هذا الطرح على أساس حل معضلة الهوية الوطنية بالهوية التعددية القائمة على تأسيس العلاقة الممكنة بين الإسلام والديمقراطية، وعلى القبول بمدنية السلطة والتعددية الدينية والتوجهات السياسية وحقوق الأقليات والحريات العامة والخاصة ضمن السياق الاجتماعي العام المقبول (تاسينار، بلا تاريخ).

من هنا، شكلت المقاربة الجديدة للسياسة الخارجية التركية خروجاً عن الإطار القديم المؤلف زمن الحرب الباردة، الذي تسود فيه سياسة خارجية منغلقة، فتركيا تتصرف للمرة الأولى من خلال بسيكولوجيا وفهم وثقة تعكس حقائق مرحلة ما بعد الحرب الباردة. وإذا كانت هناك شعوب وبلدان لا تزال تعيش في عالم الديناميكيات والتوازنات التي كانت سائدة في مرحلة الحرب الباردة، فإن تركيا تنطلق بسرعة كبيرة جداً في القرن الحادي والعشرين، لجهة اعتمادها على تنوع سياستها الخارجية المتحركة في اتجاهات متعددة بحسب ما تمليه عليها جغرافيتها وتاريخها، والمنطلقة أيضاً من خدمة مصالحها الوطنية ومصالحها الاقتصادية والأمنية والإقليمية.

وهكذا تختلف جداً فكرة "العمق الإستراتيجي" وسياسة "صفر مشاكل" عن سياسة الجمهورية التركية خلال الحرب الباردة. وتختلف أيضاً عن سياستها في أغلب سنوات ما بعد نهاية الحرب، حيث كانت السياسة التقليدية للجمهورية التركية تقوم على الانغلاق داخلاً مع التأكيد على احترام الوضع الراهن وحماية حدودها في آسيا الصغرى. والسبب الأساسي لهذه السياسة كان يكمن في مخاوف الأتراك من أن تحاول الدول العظمى العمل مجدداً على تقسيم الإقليم التركي.

لقد تحولت الأزمة في سوريا إلى صراع بين السنة بقيادة تركيا وحكومة الإخوان التركية والشيعية بقيادة سوريا ونظام الأسد الشيعي. حيث إنحرفت تركيا عن المبادئ العلمانية ودخلت في صراعات دينية مذهبية في منطقة الشرق الأوسط من خلال دعمها للأنظمة الإسلامية التي تمكنها من الالتفاف حولها في مشروع عودة الخلافة الإسلامية العثمانية بقيادة تركيا، ومع اندلاع الأزمة السورية دعمت تركيا الإخوان المسلمين من أجل إسقاطهم للنظام ووصولهم إلى الحكم من أجل خدمة مصالح تركيا مستقبلاً في ظل التوافق الديني المذهبي الإيديولوجي (إيفانوفيتش، 1999، الصفحات 05-12).

الخاتمة:

لطالما اعتمدت تركيا على سوريا لتحقيق التوازنات الأمنية والإقليمية في منطقة الشرق الأوسط وتحقيق طموحاتها في قيادة العالم العربي وذلك بالاعتماد على الإرث التاريخي المشترك بينهم، حيث سعت تركيا إلى لعب دور فاعل في منطقة الشرق الأوسط بعد أن نفذت كل مساعيها في الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي، هذا ما جعل تركيا تغير من توجهات سياستها الخارجية من الغرب إلى الشرق وتستثمر في عمقها الإستراتيجي الذي تربطها به علاقات تاريخية مشتركة، فقد اعتمدت حكومة حزب العدالة والتنمية على التقاليد العثمانية في ثوب جديد يعكس عقلاً كبيراً وطموحاً أكبر من أجل عودة الروح العثمانية التي حكمت أمماً وعوالم وأعراف ومذاهب مختلفة.

إلا أن الأزمة التي اندلعت في سوريا قد حملت عديد التحولات السياسية وجيوإستراتيجية، باتخاذ تركيا موقف عدائياً لنظام بشار الأسد ما أنبأ بتوجهات جديدة في نظرية العمق الإستراتيجي التي تبنتها تركيا اتجاه سوريا، وهو ما مثل صدمة لنظام بشار الأسد الذي كان ينتظر الدعم من تركيا خصوصاً مع التطورات التي شهدتها العلاقات التركية السورية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، وأمام هذا الوضع اضطرت تركيا إلى دعم المعارضة السورية بعد فشل مساعيها الدبلوماسية في نصح بشار الأسد، حيث اضطرت تركيا إلى إدخال تعديلات جوهرية طالت سياستها الخارجية اتجاه سوريا، فقد أصبحت الأزمة السورية تشكل مصدر تهديد لتركيا بعد أن كانت سوريا في قبل اندلاع الأزمة بوابة تركيا للدخول إلى العالم العربي.

إن أكثر ما تتخوف منه تركيا هو انهيار مبادئ سياستها الخارجية، والتي تشكلت مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة سنة 2002، حيث شكلت أطروحة العمق الإستراتيجي التي جاء بها "أحمد داود أوغلو" وزير الخارجية التركي حجر الأساس لبناء السلوك الخارجي التركي، وهو ما أتاح لها تسوية العلاقات العالقة مع الدول العربية مثل سوريا تحت مبدأ تصفير المشكلات مع الجيران، لتتطور العلاقات التركية السورية وتأخذ منحى جديد يقوم على التبادل الاقتصادي والأمني وهو ما حقق قفزة نوعية في مستقبل العلاقات التركية السورية.

وبناء على ذلك سارعت الحكومة التركية إلى وضع الإستراتيجيات اللازمة لمواجهة تداعيات الأزمة السورية على مشروع تركيا في عمقها الإستراتيجي، حيث عملت تركيا على دعم المعارضة السورية على المستوى السياسي عن طريق فتح الأبواب أمام الطوائف السياسية المعارضة من أجل عقد المؤتمرات

والندوات التي تدعم الثورة السورية وتدين نظام الأسد، كذلك على المستوى العسكري فقد تمثل الدعم في الآليات العسكرية والمعلومات الإستخباراتية والدعم اللوجستي للجيش الحرب، هذا ما جعل تركيا طرفاً في الأزمة السورية ما جعلها تتمرد على مبادئ سياستها الخارجية والتي تبني مبدأ الحياد ومبدأ تصفير المشكلات مع الجيران.

تمكنت تركيا بدعم غربي من لعب دور محوري في الأزمة السورية، هذا الدور الذي لم يستطع التطور لينتقل من التدخل السياسي إلى التدخل العسكري، وهذا يعود إلى صراع القوى الكبرى: "الولايات المتحدة الأمريكية-روسيا-الصين"، وأيضاً عدم المخاطرة بالتدخل العسكري الفردي على سوريا ما قد يحطم مشروع تركيا في العودة إلى الشرق خصوصاً وأنها ستحتل دولة عربية مسلمة.

مثل الموقف التركي اتجاه الأزمة السورية فرصة جوهريّة أمام تركيا لاختبار نظرية العمق الإستراتيجي وعودتها إلى الشرق، فبعد مرحلة طويلة من قطع العلاقات مع الدول العربية والسعي إلى اللحاق بالغرب، ها هي تركيا اليوم تسعى إلى ريادة العالم العربي الإسلامي واستغلال الإرث الحضاري المشترك التي يربطها بهذا العالم، ومع اندلاع الأزمة في سوريا أصبح على تركيا أن تراجع حساباتها بما يخدم مصالحها في المنطقة ومشروعها الذي يتمثل في ريادة العالم العربي الإسلامي.

4. قائمة المراجع:

الكتب باللغة العربية:

1. أوغلو أحمد داود، العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 2010).
2. إيفانوفيتش فلاديمير، الصراع السياسي في تركيا، تر: يوسف إبراهيم الجهماني (دمشق: دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع، 1999).
3. باركي هنري ج، تركيا والعراق أخطار وإمكانات الجوار (واشنطن: معهد السلام الأمريكي، 2005).
4. باكير علي حسين، محددات الموقف التركي من الأزمة السورية: الأبعاد الآنية والانعكاسات المستقبلية (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011).
5. الحريري يوسف جاسم، الأبعاد الإستراتيجية للتحالف التركي-الإسرائيلي لعام 1996 وانعكاساته على الأمن القومي العربي (قطر: جامعة قطر-مركز الوثائق والدراسات الإنسانية، 2004).
6. نور الدين محمد، تركيا في الزمن المتحول (بيروت: مكتبة رياض الرايس، 1997).
7. هلال علي الدين، مشروع إستشراف مستقبل الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988).
8. حسام الدين جاد الرب، الجغرافيا السياسية (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، 2008).

الكتب باللغة الأجنبية:

9. Bulent Aras, Turkey between Syria and Israel: Turkey's Rising Soft Power, Seta Policy Brief, (Ankara: No. 15, May 2008).

10. Kemal Kirisci, Turkey's Foreign Policy in Turbulent Times, (Paris: Institute for Security Studies, 2006).

11. Marcou Jean, La politique étrangère de la Turquie : de la dérive vers l'est au retour vers l'ouest (TURKEY : TURKEY POLICY BRIEF SERIES, 2013)

المقالات والدوريات:

12. بيبرس سامية ، سوريا وتركيا بين التحالف والعداء، مجلة شؤون عربية، شتاء 2012، العدد 152.

المواقع الإلكترونية:

13. Balci Bayram , La crise syrienne sonne-t-elle le glas du rêve turc de puissance au **Moyen-Orient**, <http://www.sciencespo.fr/ceri/>

14. خاطر حاتم، هل تكشف ثورات الربيع العربي حقيقة السياسة التركية،

<http://moheet.com/news/newdetails/653915/1/%D9%87%D9%84-%D8%AA%D9%83%D8%B4%D9%81-%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A7%D8%AA-2So>

15. خريطة حدودية لتركيا وسوريا، <https://arab-turkey.com/2019/08/01>